مكانة الاقتصاد العربي في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد

أ . سمير يحياوي *

تمر اقتصاديات الدول العربية في هذه الحقبة الزمنية بالعديد من التحديات الخارجية والداخلية ، والتي تفرض على شعوبها وحكوماتها ضرورة العودة سريعا وبدون تباطؤ إلى الاتحاد ونبذ الخلافات ، فالدول العربية يتوافر لها من الإمكانيات المادية والبشرية والروحية ما لا يتوافر لكثير من الدول الأخرى ، وبالتالي فهي الأقدر من غيرها على التقدم والرقي ، والحقيقة إن التقدم والرقي يحتاج إلى مزيد من الاستثمارات ليتزايد الإنتاج وتتزايد من خلاله العمالة ويعم الرخاء والرفاهية ويقل الاعتماد على الخارج .

وعلى هذا الأساس نطرح التساؤل التالي :

ما هي المكانة الحالية والمستقبلية للاقتصاد العربي في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد ؟

أولاً : المكانة الحالية للاقتصاد العربي على سلم النظام الاقتصادي العالمي .

لقد سلمت لنا قوى التغيير والدفع في الثمانينات وأوائل التسعينات صورة جديدة للنظام الاقتصادي العالمي ، وفي الحقيقة مر الاستعمار بعدة مراحل ممثلة في الاستعمار التقليدي الذي استمر حتى الحرب العالمية الثانية ، وكانت له خصائصه المعروفة ، ثم بدأت مرحلة أخرى من الاستغلال السياسي للعالم العربي حتى بداية الثمانينات ، ثم بدأنا نمر بمرحلة أخرى وهي أخطر مرحلة ، هدفها تدمير الدولة العربية ، وتفتيت الاقتصاد المحلي وفتح أسواق البلاد العربية والإفريقية لما يسمى بالسوق العالمية الحرة ، حيث القوي يبتلع الضعيف ، هذه الظاهرة الاستغلالية

* معهد العلوم الإقتصادية ، المركز الجامعي العقيد أكلي محند أولحاج ، البويرة .

الاستعمارية الجديدة القديمة ستكون واضحة أكثر في منطقتين هما[1] :

ـ المنطقة الأولى : القارة الإفريقية وأمريكا اللاتينية .

ـ المنطقة الثانية : المنطقة العربية التي عاشت تجارب بارزة من الصراع من أجل التحرر ، والآن هي تعيش من اجل تعزيز الظاهرة الاستعمارية الجديدة إلى استحداث تحولات اجتماعية وقيمية وبعيدة الأثر في ترسيخ قواعد هذه الظاهرة التي تسمى بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد (العولمة) .

العولمة هي الاستعمار الجديد الذي يهدف إلى إجهاض جميع حركات النهوض والتحرر في العالم العربي ، وإجباره على الخضوع للهيمنة الاقتصادية العالمية باسم العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد ، وبالتالي هو استعمار ليست أسلحته عسكرية فقط ، ولكنها اقتصادية كذلك ، والأسلحة الاقتصادية أشد فتكا ودمارا لذا وجب على العرب والمسلمين معرفة هذه الأسلحة الاقتصادية التي تستخدم ضدهم ، وكيف يستطيعون الدفاع عن أنفسهم ، العالم العربي اليوم أمام خيارين بالنسبة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد هما[2] :

ـ **الخيار الأول :** يسعى إلى رفض العولمة رفضا تاما وهذا يؤدي إلى تهميش البلدان العربية وتخلفها وانعزالها عن باقي دول العالم ، كما يؤدي إلى انعكاسات سلبية على القيم والحضارة والقرار السياسي والخلل في الاقتصاد العربي والعزلة عن العالم .

ـ **الخيار الثاني :** فهو يسعى إلى التعامل مع النظام الاقتصادي العالمي الجديد تعاملا كليا مع آلياته ، لتكون البلاد العربية جزءا من العالم المتطور اقتصاديا وصناعيا وتكنولوجيا ، وهذا التوجه الكلي نحوه يسبب انعكاسا سلبيا على ما تملكه هذه الدول من إمكانيات وقيم ، ولأن هذا النظام يشكل خطرا وتهديدا للدول العربية بزيادة تهميشها لعدم قدرتها على مجارات هذا النظام وآلياته الهائلة لذا يجب المحافظة على الهوية والحضارة العربية ، ولكن دون الاختباء والانعزال عن العالم ، ودون الذوبان في البيئة الغربية ، بحيث لا يبقى أي خصوصية وقيمة عربية في هذا العالم ، وأيضا دون الاستسلام بكامل الإرادة ليصبح العالم العربي مجرد مستعمرات اقتصادية للقوى الاستعمارية الغربية .

إن الدول الرأسمالية الغربية تمتلك جميع أنواع الأسلحة الإعلامية والعسكرية المتطورة ، لغرض السيطرة الاقتصادية الدولية تحت مسمى النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، ولكن بالمقابل الدول العربية ليست فارغة ، فهي تمتلك الكثير ولكنها بحاجة إلى معرفة كيفية التعامل مع ما تملكه ، فالأمة العربية تمتلك الموارد الطبيعية والبشرية ، تمتلك العقول المبدعة ، تمتلك الموارد المالية ، وللأمة العربية تاريخا قوميا حضاريا متمركزا حول الحضارة العربية الإسلامية ، لذا يجب استئناف التطور الحضاري ، وانطلاقا من المقومات الرئيسية المستخلصة من التاريخ القومي وبالذات لأمة متصلة الوجود وبلورة علاقة الانتماء القومي ورابطة الولاء .

إن البلدان والحكومات الإسلامية عليها واجب التأكد أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد لن يؤدي إلى تهميش دولهم كما سبق أن حدث مع عصر الثورة الصناعية قد فاتتهم تماما بينما كانوا منشغلين في مناقشة توافق عملية التحديث مع الإسلام ، وبينما كانوا يفكرون طوال سنوات هل ممكن استعمال الكهرباء داخل المساجد أم لا ؟ كان الأوروبيون منهمكين في تطبيق معارفهم الجديدة في مجالات الميكانيك والهندسة بما يسمح تخفيض عدد العمال والتكلفة الإنتاجية ، عن طريق تطوير التقنيات المختلفة للإنتاج الضخم وتحسين الجودة ، وبناء أسواق ضخمة ، وأيضا تحسين سرعة وقدرة وسائل الإنتاج ، حتى تستطيع الوصال إلى أسواق جديدة والسيطرة والهيمنة عليها ، وبالموازاة مع ما سبق حرصت الدول الأوروبية على إنتاج أسلحة متطورة دائما .

إن الثورة الصناعية هي التي دمرت الإمبراطورية الإسلامية ، وهكذا يجب أن يكون درسا للأمة العربية والإسلامية ، لأجل أن لا تكتفي بالجلوس ومشاهدة المغتصبين وهم يدمرون ويغتصبون الأرض والهوية والحضارة والقيم العربية الإسلامية للإنسان العربي . إن الإنسان يحارب بعضه بعضا تحت شعارات العنصرية ، ويقتل بعضه بعض تحت هتافات دينية ، وفي زوايا الكرة يتم إبادة الأجناس ، لذا بالإبداع الحقيقي هو الذي ينشأ في داخل الإنسان في حد ذاته من خلال تجاربه وحياته وأحلامه ، وتواصل الحاضر مع الماضي والأمل في مستقبل أفضل وأكثر عدلا وحرية ، والثورة الحقيقية تأتي في معرفة كيفية استخدام العقول والأيدي وشدة الإرادة وتوجيهها نحو إنتاج الخيرات ، فالعائق الوحيد والعدو

الأساسي أمام الأمة العربية هو الجهل والأنانية والأحقاد المتبادلة ، فبقدر مقاومتها لهذه الآفات انطلاقا من ذاتها ، بقدر ما يصلح أمرها وأمر أجيالها القادمة .

ثانياً : تأثير المستجدات العالمية على العالم العربي .

1 . تأثير العولمة وتحرير التجارة العالمية :

إن تحرير التجارة العالمية سيفرض على الدول العربية تحديات المنافسة ويلزمها باتباع سياسات تعظم الاستفادة من الأوضاع الاقتصادية الجديدة ، كما أن هذا التحرير سيرفع في المرحلة الأولى حجم الواردات من السلع الرأسمالية والمنتجات نصف المصنعة ، في حين ستتناقص الأهمية النسبية للصادرات من البترول والغاز الطبيعي والمواد الأولية بسبب زيادة الأهمية النسبية للصادرات من السلع غير البترولية والمواد الأولية ذات الميزة النسبية والتنافسية العالية ، مثل النسيج والملابس والمصنوعات الجلدية ، ويمكن إدراج بعض الاحتمالات للتأثيرات العامة على النحو التالي(3) :

ــ يمكن أن يؤدي تحرير التجارة إلى تعرض الصناعة العربية للمنافسة العالمية الحادة ، مما سيؤدي إلى خروج عدد من المنتجين من السوق إما لعدم كفاءتهم أو لعدم تمتعهم بمزايا نسبية في صناعتهم .

ــ احتمال زيادة العجز في الميزان التجاري العربي نتيجة زيادة الواردات من السلع الرأسمالية في المدى القصير والمتوسط ، ولكن يخفف من هذا الأثر زيادة كفاءة الصناعة في المدى المتوسط .

ـ الاستفادة من القواعد الجديدة التي تزيل نظام الحصص وخطر استيراد سلع معينة ، مما يتيح فرصة أكبر أمام بعض الصناعات العربية في الدول المتقدمة رغم شراسة المنافسة بها .

أ . الآثار السلبية لتحرير التجارة العالمية :

يمكن أن نلخصها في الآثار السلبية التالية(4) :

ــ سيؤدي الإلغاء التدريجي للدعم الزراعي وتحرير التجارة في المنتجات الزراعية في الدول المتقدمة إلى ارتفاع أسعار هذه المنتجات خصوصا المواد الغذائية .

ـ صعوبة تصدي البلدان العربية لمنافسة المنتجات الصناعية المستوردة من الخارج والتي تنتج بتكلفة وجودة أفضل ، مما ينعكس سلبا على الصناعات المحلية .

ـ ستعاني البلدان العربية من تحرير قطاع الخدمات نظرا لأنها مستوردا صافيا لهذه الخدمات وتعاني من عجز في ميزانها التجاري .

ـ ارتفاع تكاليف برامج التنمية ، نتيجة تطبيق الاتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية وما يترتب عليها من ارتفاع تكلفة استيراد التكنولوجيا واستخدام العلامات التجارية ، وهذا ما سيؤدي إلى رفع تكاليف الإنتاج نتيجة ارتفاع أسعار المدخلات المستوردة .

ـ سيتأثر الاقتصاد العربي سلبا بالتحرير الكامل للتجارة الدولية في مجال المشتريات الحكومية ، حيث يقل عدد الشركات العربية التي تستطيع التنافس في المناقصات العالمية .

ـ يتوقع أن تحدث آثار سلبية على المنتجات الثقافية العربية بسبب صعوبة منافسة المنتجات الثقافية العربية للمنتجات الثقافية الدولية ، وبالتالي تزايد عجز ميزان الخدمات للدول العربية .

كما يمكن ذكر بعض التأثيرات السلبية الأخرى(5) :

ـ تناقص صادرات الدول العربية من المواد الطبيعية وبعض الصادرات الأخرى التي كانت تتميز بها الدول العربية في النفاذ إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة .

ـ تناقص فرص العمل والتوظيف للأفراد .

ـ تناقص الإنتاج وتدهور الصناعة العربية ونوعيتها .

ـ فشل القدرة العربية على وضع إستراتيجية وسياسة تنموية تتفق مع خصوصياتها وظروفها وأهدافها القومية .

ب. الآثار الإيجابية لتحرير التجارة العالمية :

يمكن ذكرها فيما يلي(6) :

ـ إمكانية نفاذ الصادرات العربية إلى أسواق الدول المتقدمة نتيجة الخفض التدريجي للقيود التعريفية .

ـ إمكانية الاستفادة من الاستثناءات التي تتيحها اتفاقية التجارة في السلع الزراعية من خلال السقوف الزمنية المحددة قبل التطبيق الكامل للاتفاقية ، ومن بين هذه الاستثناءات نذكر مثلا الاستثناء من مبدأ عدم التمييز والاستثناء من مبدأ تخفيض الدعم .

ـ إن وجود نظام لفض المنازعات بين الدول يترتب عليه حماية أكبر للشركاء الأضعف اقتصاديا من الناحية النظرية ، وهذا يعني إمكانية لجوء الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية عند تعرضها لممارسات تجارية سلبية من الدول الصناعية الكبرى كالإغراق مثلا .

ـ يمثل الارتفاع المتوقع في أسعار السلع الزراعية المستوردة والتقلص المحتمل في المعونات الغذائية حافزا للدول العربية للتوسع في الإنتاج الزراعي لتقليل الاعتماد على واردات تتزايد أسعارها .

و أيضا يمكن ذكر بعض التأثيرات الإيجابية كما يلي[7] :

ـ زيادة روح التنافس لدى الاقتصاديات العربية بسبب تحرير التجارة العالمية ، بحيث سيؤدي هذا إلى رفع مستوى الإنتاج والجودة والكفاءة في المنتج العربي ، وبالتالي رفع المستوى المعيشي للسكان .

ـ تحرير التجارة العربية يؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية داخل المنطقة العربية .

ـ تشجيع قيام التكتل الاقتصادي العربي المشترك الذي يجعل اليد العربية هي الأقوى في مواجهة منظمة التجارة العالمية واتفاقياتها ، ومحاولة القضاء على سلبياتها وزيادة إيجابياتها .

2. تأثير التكتلات الاقتصادية الكبرى :

تعتبر المنطقة العربية والاقتصاد العربي محور تنافس من قبل الكتل الاقتصادية الكبرى ، ولأجل إبقاء العالم العربي مجرد سوقا استهلاكية لا قدرة لها على الإنتاج والتصنيع والتصدير ، فإن الدول الصناعية الكبرى ترفع من حدة المنافسة الدولية والنزاعات الحمائية ، إضافة إلى وضع مواصفات وأسس موحدة للمنتجات التي تدخل أسواقها بحيث لا تستطيع المنتجات العربية تحقيقها فتبقى خارج حدود المنافسة ، إضافة إلى منع قيام أي تكتل عربي موحد وكبير من خلال تشجيع التكتلات العربية الصغيرة مثل مجلس التعاون الخليجي ودول شمال إفريقيا .

بالإضافة إلى محاولة بعض التكتلات الاقتصادية العملاقة جذب بعض الدول العربية إليها بحجة الشراكة مثل الشراكة الأورو متوسطية ، وهذه تؤثر على التكامل الاقتصادي العربي والوحدة الاقتصادية ، ومن الأفضل أن تعقد هذه الاتفاقيات بين تكتل قوي كتكتل الاقتصاد الأوروبي (الاتحاد الأوروبي) وبين تكتل الاقتصاد العربي ، وذلك لتحصيل منفعة ومكاسب أكبر .

و تشير الإحصائيات إلى أن الاتحاد الأوروبي يعتبر الشريك الأول للدول العربية في المبادلات التجارية ، وبالتالي نجد أن التعامل العربي مع هذه التكتلات أو الدول الصناعية الكبيرة المنتمية إلى هذه التكتلات يمكن أن يتأثر على النحو التالي(8) :

أ ـ هذه التكتلات يمكن أن تؤدي إلى انتشار الإغراق بدلا من التحرير في العلاقات الدولية .

ب ـ يمكن أن تؤدي إلى حروب تجارية مع اشتداد المنافسة مما ينعكس سلبا على الاقتصاديات العربية بسبب انفتاحها على الاقتصاديات العالمية .

ج ـ إن تركيز مزايا التجارة الدولية والنمو الاقتصادي في أيدي التكتلات الأقوى يمكن أن يلحق بالدول العربية أكبر الأضرار ما لم تعمل هذه الدول على إقامة تكتلات اقتصادية فيما بينها ، وتفعيل ما هو قائم منها لدعم مركزها التفاوضي في العلاقات التجارية الدولية .

دـ ترتبط دول التكتلات الاقتصادية الكبرى ارتباطا عضويا من خلال الشركات متعددة الجنسيات ، والتي تمثل ذراعها القوية للسيطرة على القدرات الاقتصادية للدول النامية ، وذلك خلال محاولتها الهيمنة على الصناعة والتجارة والتمويل والتقنية إنتاجا وتوزيعا لهذه الدول مما يجعلها في النهاية إلى دول تابعة .

هـ ـ تشجيع التكتلات الاقتصادية الاحتكارات والتجمعات المنسقة التي تحظى بوضع متميز في السوق المحلية من خلال الأفضلية السعرية والإعانات المستترة ، مما يلحق الضرر بالقطاعات الصناعية والتصديرية العربية .

وـ ضعف موقف الدول العربية في التعامل فرادى مع هذه التكتلات

الاقتصادية الكبرى ، لأن التعامل يكون محكوما دائما بقواعد وتوجيهات التكتل ، مما يؤثر سلبا على مصالح الدول العربية ويضعف موقفها التفاوضي .

3 . تأثير الشركات متعددة الجنسيات :

الشركات متعددة الجنسيات تخصص القليل من الاستثمارات في المنطقة العربية وتركز على الصناعات الاستخراجية والصناعات التي لا تحتاج إلى تكنولوجيا متقدمة وفوق ذلك تسبب التلوث البيئي ، لذا يجب وضع أسس اقتصادية عربية لجذب الاستثمارات النوعية الأجنبية إلى المنطقة العربية ، بالإضافة إلى العمل على إنشاء شركات عملاقة عربية بأموال عربية للمساهمة في رفع الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية في العالم .

و تتضح أهمية هذه الشركات من خلال تعاظم دورها الاقتصادي في بلدانها الأصلية وعلى الصعيد العالمي ، حيث سيطرت هذه الشركات على حجم كبير من التجارة الدولية للسلع والخدمات ، ويظهر تأثير هذه الشركات على النحو التالي(9) :

أ . أهم الآثار الإيجابية على العالم العربي : نذكرها فيما يلي :

ـ إمكانية مساهمتها في تكوين رأس المال بالدول العربية التي تفتقر إليه مما يساعد على تحقيق أهداف التنمية بها ، وتضييق الفجوة بين حجم الاستثمارات المرغوبة والمدخرات المحلية .

ـ يعتبر نقل التكنولوجيا والمعرفة الإدارية من أهم الفوائد التي يمكن أن تحصل عليها الدول العربية من هذه الشركات خاصة في مجال الصناعات المتطورة .

ـ إمكانية مساهمة هذه الشركات في التنمية لمناطق معينة أو تطوير قطاعات صناعية محددة بالدول العربية ، مما ينعكس إيجابا على موازين المدفوعات العربية .

ب . أهم الآثار السلبية على العالم العربي : نذكرها فيما يلي :

ـ سيطرة هذه الشركات على الاستثمارات في قطاعات إستراتيجية معينة مما يلحق الضرر بالاقتصاد القومي ، ويهدد الأمن القومي ، ويولد مخاوف التبعية الاقتصادية للخارج .

ـ يحتمل أن تعمل الشركات على تشويه نمط التنمية وأولويتها وذلك لخدمة أغراضها ومصالحها في المقام الأول .

ـ إن أنشطة هذه الشركات غالبا ما تكون في مصلحة فئات تتمتع بنفوذ وامتيازات خاصة ، وليس في مصلحة غالبية الشعب .

ـ احتمال تدخل حكومة الدولة الأم للشركة متعددة الجنسيات في الأمور السياسية والاقتصادية ، مما يجعل البعض ينظر إليها على أنها نوع من الاستعمار الجديد ، ويربط بين سياسات الشركة وسياسات الدولة الأم لها .

4 . تأثير الثورة العلمية والتكنولوجية :

الاقتصاديات العربية بعيدة عن الثورة الصناعية الثالثة والثورة العلمية التكنولوجية ، واعتماد هذه الاقتصاديات شبه الكامل على الثورة التكنولوجية الغربية يؤدي إلى تبعية الاقتصاديات العربية وتهميشها وإهمالها وسيطرة الاقتصاديات الغربية عليها ، لأنها تفتقد للتطور والتقدم الذاتي ، مع أنها تحتوي على الكثير من العقول والإبداع ، ولكن يجب تنمية هذه الإبداعات والاختراعات لبناء قاعدة تكنولوجية عربية تكون هي الأساس لبقاء الوجود العربي ضمن النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

5 . تأثير منظمات التمويل الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) :

برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي شمل العديد من اقتصاديات الدول العربية ، والتي قام بالإنفاق عليها كلا من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي على شكل قروض تمويلية لإنشاء المشاريع ، وتصحيح البنى التحتية لأغلب الدول العربية ، وهذه الأموال التمويلية أصبحت مشروطة ، بحيث تتحكم هذه المنظمات التمويلية بالمشروعات التي ستتم إضافتها إلى خطوات التصحيح الهيكلي ، وقد أصبح التمويل من البنك الدولي مشروط بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي والعكس صحيح ، إضافة إلى الحصول على شهادة الجدارة الائتمانية الدولية ، وخصوصا الموافقة على إعادة جدولة الديون الخارجية للدول المعنية مع مجموعة الدائنين في نادي باريس(10) .

هذه المشروطية الدولية المتبادلة بين البنك العالمي وصندوق النقد

الدولي ، يجب أن تكون الحافز للاقتصاديات العربية لإنشاء منظمات تمويلية عربية ـ عربية تعمل على تخفيف المديونية الخارجية على الدول العربية وعلى إجراء التصحيحات الهيكلية للاقتصاديات العربية لتكون تكاملية وليست تنافسية وجاذبة للاستثمارات العربية والأجنبية .

الاقتصاديات العربية مثلها مثل باقي دول العالم تتأثر بالتغيرات التي تحدث في النظام النقدي العالمي ، من أسعار صرف العملات الرئيسية أو أسعار الفائدة العالمية ، كل ذلك يؤثر على الصادرات العربية وخصوصا البترولية لأنها السلعة الوحيدة تقريبا التي تصدر من المنطقة العربية ، وتأتي بمردود مالي تمويلي يعتمد عليه اقتصاد تلك الدول ، لذا يجب العمل على زيادة صادرات الدول العربية من منتوجات وسلع ذات كفاءة وجودة عالية .

6 . تأثير انهيار الاتحاد السوفياتي :

لقد كان لهذا الانهيار تأثيراته البالغة الأهمية عالميا وعربيا على النحو التالي :

أ ـ عالميا : أدى هذا الانهيار إلى انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالعالم كقوة عظمى وحيدة ، وبالتالي أخذت على عاتقها مهمة إعادة صياغة النظام الدولي الجديد بما يخدم مصالحها في المقام الأول .

ب ـ عربيا : يمكن ذكر أهم التأثيرات فيما يلي :

ـ فقدان الدول العربية الدعم الاستراتيجي والمساندة السياسية والاقتصادية التي كانت تحصل عليها من الاتحاد السوفياتي كقوة عظمى .

ـ تأثر فرص التصدير العربية لأوروبا الغربية وأسواق الدول النامية بسبب المعاملة التفصيلية التي يمنحها الاتحاد الأوروبي للدول المستقلة حديثا عن الاتحاد السوفياتي سابقا ، خاصة أنها تصدر سلع مشابهة لصادرات الدول العربية .

ـ تفضيل توجيه الاستثمارات الغربية للدول المستقلة حديثا عن الاتحاد السوفياتي لاعتبارات سياسية ولقدرة اقتصادياتها الاستيعابية ، والقرب الجغرافي ، والتقارب الحضاري .

ـ اتجاه دول الكتلة الشرقية نحو تحرير تجارتها الخارجية وإعادة توجيهها للدول الغربية بدلا من الدول العربية ، وذلك على أمل الحصول

على النقد الأجنبي الذي تحتاجه بشدة ، وسيكون لذلك تأثيرا سلبيا على العديد من الدول العربية التي كانت تحصل على العديد من السلع والخدمات بأسعار منخفضة ، إضافة إلى تأثر الصادرات العربية لهذه الدول بسبب اشتداد حدة المنافسة بأسواقها .

ثالثاً : المستجدات الإقليمية وتأثيرها على العالم العربي .

1 . أهم المستجدات الإقليمية :

بالإضافة إلى المستجدات العالمية والتي سبق عرضها سابقا ، هناك أيضا مجموعة من المستجدات الإقليمية التي لها تأثيرها الواضح على الاقتصاديات العربية ، وفيما يلي عرض لأهم المستجدات :

أ) . حرب الخليج الثانية :

لقد تزامن ظهور النظام الاقتصادي العالمي الجديد مع الغزو العراقي للكويت في 02 أوت 1990 ، وما ترتب عليه من تطورات سياسية وعسكرية كان لها آثارها العميقة عالميا وعربيا ، لقد تحرك العالم عسكريا بـ 35 دولة بشكل لم يسبق له مثيل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، كما شهد العالم نشاطا دبلوماسيا مكثفا ، حيث كان مجلس الأمن في حالة انعقاد دائمة ، وشهدت اجتماعاته إجماعا دوليا ويمكن استخلاص دلالات حرب الخليج وانعكاساتها المختلفة في النقاط الرئيسية التالية(11) :

ـ إن حرب الخليج وضعت النظام الإقليمي العربي في مواجهة النظام الدولي ، حيث تمكن النظام الدولي من حسم الأمور عسكريا وسياسيا بينما عانى النظام العربي من الانقسام والفوضى والتبعثر .

ــ أدى الانتصار على العراق إلى تعزيز مركز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة ، توزع الأدوار على الدول الأخرى حسب ما تراه في صالحها أولا .

ـ بروز دور الأمم المتحدة من خلال سلسلة القرارات التي أصدرها مجلس الأمن ، والتي أعطت الشرعية الدولية لتحرك التحالف الدولي ضد العراق .

ــ إن حرب الخليج مثلت مناسبة لإشهار الثورة الصناعية الثالثة وتجسيد بعض تطبيقاتها في مجال التسلح والمراقبة والإنذار والمعلومات

والاتصالات .

ب) . الشراكة الأورو متوسطية :

تعود بدايات فكرة التجمع الاقتصادي المتوسطي إلى نهاية السبعينيات ، حيث ظهرت آراء تنادي بضرورة تحويل حوض البحر الأبيض المتوسط إلى بحيرة للتنمية والسلام ، لكن هذه الفكرة ظلت نظرية إلى أن تم إحياؤها مرة أخرى في بداية التسعينات ، وظهرت محاولة بلورت رؤية مستقبلية للمنطقة مع مطلع القرن الواحد والعشرين .

يعتبر مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية نموذج للتعاون يقوم على تحقيق أهداف سياسية واقتصادية لها أهميتها الإستراتيجية لتحقيقها على أرض الواقع ، أي أنه مشروع إستراتيجي متكامل بأبعاده الأمنية والإقليمية والاقتصادية والسياسية والثقافية(12) .

لقد تأسست الأورو متوسطية من قبل المؤتمر الأوروبي المتوسطي لوزراء الخارجية المنعقد في برشلونة يومي 27 و28 نوفمبر 1995 ، ويتعلق الأمر بمبادرة طموحة لإقامة علاقات وطيدة ومتضامنة بين البلدان الشاطئية للبحر الأبيض المتوسط ، وهناك العديد من الضرورات الموضوعية المتوافرة التي استدعت ضرورة تقوية العلاقات الأوروبية المتوسطية وأهمها(13) :

ـ اقتناع العديد من الدول الأمريكية بأن تهديد استقرار القارة يأتي من الجنوب بسبب الهجرة من جنوب المتوسط للشمال في أوروبا ، وإمكانية تصدير التطرف في ظل إحباطات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول .

ـ وجود مجموعة عوامل ذات طابع عالمي ولا يمكن حلها على المستوى القطري ، ولكنها تتطلب تضافر كافة الجهود لحلها ، كمشاكل البيئة والتطرف وتجارة المخدرات .

ـ إن ضرورة السلام والأمن تستلزم تضييق الفوارق التي تتسع بين أوروبا والبلدان المتوسطية .

ج) . برامج التصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي :

لقد أدت التغيرات في البيئة الاقتصادية الدولية مع مطلع الثمانينات مثل تدهور شروط التبادل التجاري للدول النامية ، وارتفاع أسعار الفائدة

وزيادة الضغوط الحمائية في الدول الصناعية وركود النمو الاقتصادي الدولي إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية في العديد من الدول العربية ، وانعكس ذلك في زيادة معدلات التضخم وانخفاض معدلات النمو وتدني الاحتياطات الرسمية وتفاقم العجز في موازين المدفوعات وعجز الموازنة العامة وارتفاع معدلات البطالة وازدياد الفجوة بين الادخار والاستثمار ، وانخفاض قيمة العملات الوطنية في الوقت الذي زادت فيه أسعار السلع الصناعية ، مما زاد الضغوط على الموازنات العامة للدول النامية ومنها العربية في ضوء عدم استقرار الإيرادات العامة[114] .

د) . الغزو الأمريكي للعراق :

لا شك أن للحروب تكاليف اقتصادية كثيرة سواء بالنسبة لتمويل العمليات العسكرية أو لتمويل الإغاثة الإنسانية ، أو فيما يتعلق بالتكاليف التي تنعكس على الأنشطة الاقتصادية في المناطق الجغرافية التي تحيط بمنطقة الحرب .

2 . تأثير المستجدات الإقليمية على الوطن العربي :

أ) . تأثير حرب الخليج الثانية :

لقد كان لحرب الخليج الثانية تأثيرات بالغة على العالم العربي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ومعنويا ، وسنركز على الآثار السياسية والاقتصادية على النحو التالي[15] :

❖ سياسيا :

ـ انهيار مكانة العرب الدولية ، وتشوه صورتهم بسبب اتسام المنطقة العربية بعدم الاستقرار وانتشار الإرهاب ، كل ذلك أدى إلى استخدام سياسة التمييز ضدهم في المحافل الدولية .

ـ انكماش النظام العربي وتجاهل مؤسساته بسبب انهيار الثقة بآليات النظام العربي والانصراف عن ترتيبات الأمن العربية ، وانكماش تكافلية النظام العربي .

❖ اقتصاديا :

ـ الخسائر البشرية والأضرار البيئية الجسيمة والتي يصعب تحديد قيمة مادية لها .

ـ يعتبر العراق الخاسر الأكبر في هذه الحرب تليه الكويت ثم دول

الخليج ، ثم باقي الدول العربية .

ــ اتجهت الاستثمارات الخليجية بالدول العربية إلى الانخفاض الشديد .

ــ تدهور مدخلات العديد من الدول العربية نتيجة انخفاض تحويلات العاملين من أبنائها في دول الخليج عموما وفي العراق والكويت على نحو خاص .

ب) . تأثير الشراكة الأوروبية المتوسطية :

هناك العديد من التحديات التي ستواجه الدول العربية بالشراكة الأوروبية ، ولذا يجب على الدول العربية تحمل تكاليف التحول كشروط مسبقة لإنجاح دخولها في الشراكة . إن سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الدول العربية المتوسطية تواجه تحديين رئيسيين هما(16) :

ــ ضرورة مساندة عمليات الإصلاح لتخفيف الاستقرار السياسي والاقتصادي .

ـ الرغبة في تخفيف حدة التوترات الاجتماعية التي تواجه أوروبا ، وهي ضغوط الهجرة ، وأهم أسبابها البطالة والفقر .

و ترى دول الاتحاد الأوروبي بأنها تستطيع مواجهة هذين التحديين بعدة أدوات أهمها :

ـ إنشاء منطقة تجارة حرة أوروبية عربية بحلول سنة 2010 .

ـ تقديم مساعدات مالية للدول العربية للتعاون في التحديث والتعاون الإقليمي .

ــ تحقيق تعاون في مجالات محددة مثل الطاقة والمواصلات والبحث العلمي والبيئة والسياحة ومحاربة المخدرات .

و رغم كل التحديات السابقة إلا أن الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لها على الأقل ثلاث نقاط إيجابية بالنسبة للدول العربية هي(17) :

ـ تخفيض معدلات الأسعار بالنسبة للسلع محل التبادل التجاري .

ـ زيادة معدلات الاستثمار سواء كان ذلك باجتذاب رؤوس الأموال العربية بالخارج أو باجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر المصحوب بتقنية

عالية ، وزيادة معدلات الادخار المحلي .

ـ تدعيم المنافسة المحلية وهذا سيؤدي إلى توسيع الصناعة من خلال كفاءة توزيع الموارد .

ج) . تأثير برامج التصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي : إن تبني الدول العربية لبرامج التصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي يشير إلى أنها أصبحت تدرك حجم التغيرات المحيطة بها سواء كانت عالمية أم محلية ، وتأثيراتها المختلفة عليها ، ولعل استعراض هذه البرامج يشير بجلاء إلى أنها ساعدت إلى حد بعيد على استعادة التوازنات المالية ، وحسنت من أوضاع موازين المدفوعات ، وخفضت نسبة الدين الخارجي لحصيلة الصادرات وقللت من التشوهات لهيكل الحوافز والقيود على الأنشطة الاقتصادية وحسنت مناخ الاستثمار العام ، وأدت إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في التنمية وتسارع برامج الخصخصة بالدول العربية ، ورغم كل ما تحقق إلا أن مستوى النمو الاقتصادي بشكل عام ما زال دون الطموحات خاصة في ظل زيادة السكان ومحدودية القاعدة الإنتاجية وعدم تنوعها(18) .

د) . تأثير الغزو الأمريكي للعراق :

إن تأثيرات هذه الحرب في المدى القصير تنصب على عدة قطاعات مثل الاستثمار والسياحة والتمويل والسفر والشحن والتأمين . . . إلخ ، وسواء تحدثنا عن الاقتصاديات العربية أو اقتصاديات دول الخليج ، فإن الحرب الدائرة لن تشجع المستثمرين سواء أجانب أو محليين على توظيف أموالهم ضمن هذه الظروف ، وقد ينطبق ذلك على الاستثمارات الحكومية التي قد تعاني من بعض التأجيل بسبب الظروف الراهنة ، وبالتالي فإن المنطقة تخسر فرصا استثمارية وإمكانيات استقطاب رؤوس أموال .

كذلك فإن الحصول على التمويل من الأسواق المالية العالمية لدول المنطقة قد لا يكون سهلا ، وسوف تكون التكاليف أكثر ارتفاعا بسبب مخاطر الحرب ، ومن الواضح أن تأثيرات الحرب السلبية على الاقتصاديات العربية تبدو أكثر وضوحا في مجال السياحة وخاصة بالنسبة للدول التي تعتمد عليها مثل مصر وتونس ، ويمكن ذكر بعض الآثار السلبية فيما يلي(19) :

ـ تؤثر الحرب سلبا على تعامل البنوك العالمية مع البنوك المحلية ،

حيث تقلص هذه البنوك خطوط الائتمان للبنوك المحلية

ـ إن نشوب الحرب أثر على حركة الطيران من وإلى دول المنطقة .

ـ أثر الحرب بشكل كبير على عدد من الصناعات في الدول العربية ، خاصة الدول المجاورة للعراق .

هذه في الواقع تأثيرات مباشرة وآنية للحرب على العراق قد تتلاشى بعضها بعد انتهاء الحرب ، ولكن الأهم هو التأثيرات الاقتصادية البعيدة المدى على العراق والدول العربية وسنركز على نقطتين هامتين هما :

النقطة الأولى : النفط .

لقد أثرت الحرب تأثيرا كبيرا على أسواق النفط من خلال الاحتياطات النفطية العراقية الكبيرة التي لم تستغل بعد ، وفي المقابل فإن الحاجة إلى إعادة الإعمار في العراق وتغيير السياسة النفطية والانفتاح على الشركات النفطية العالمية سوف يؤدي إلى زيادة الإنتاج في العراق بشكل كبير ، مما يؤدي إلى ظهور فائض من شأنه أن يضغط على الأسعار بشكل ملموس ، وهذا ما يؤدي بأعضاء الأوبك إلى التفكير في حل لهذه المشكلة بإحدى الطريقتين هما :

ـ ترك المجال للعراق برفع حصته مع خفض حصص الأعضاء الآخرين .

ـ الامتناع عن خفض الحصص مع مواجهة مشكل الفائض وانخفاض الأسعار .

و في كلتا الحالتين فإن الإيرادات النفطية لبقية الدول الأخرى سوف تنخفض مما سيقلص من إمكانياتها في الإنفاق على المشاريع التنموية ، وبالتالي انخفاض معدلات النمو الاقتصادي ، وتدهور مستويات المعيشة .

النقطة الثانية : العلاقات الاقتصادية مع العراق .

من المتوقع أن يحدث تغيرا هاما على الساحة الاقتصادية في المنطقة كنتيجة للحرب على العراق ، وبالتالي الوضع الاقتصادي المتدهور فيها ، فالسياسة الاقتصادية سوف تتغير حيث تمارس العراق سياسة انفتاحية على الاستثمارات والاقتصاد العالمي ، وعندما يزال الحصار وتنتهي آثار الحرب المدمرة تتاح الفرصة للاستثمارات الأجنبية بالقدوم إلى العراق

خاصة في قطاع النفط ومشاريع إعادة الإعمار ، وبالتالي يترتب على ذلك توفر فرص استثمارية كبيرة للشركات ورجال الأعمال في الخليج للاستثمار في هذا البلد الغني بإمكانياته وموارده والذي سوف يحتاج إلى التطوير في جميع قطاعاته بشكل جذري .

رابعاً : العلاقات الاقتصادية العربية الدولية وبالخصوص مع مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

تختلف درجة انفتاح أو تكامل كل دولة عربية عن الأخرى وذلك بسبب اختلاف خصائصها الاقتصادية ، حيث نلاحظ على سبيل المثال أن دول مجلس التعاون الخليجي متكاملة بدرجة كبيرة مع النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، حيث أنها تعتمد اعتمادا كبيرا على النفط باعتباره المصدر الرئيسي للدخل ، والذي هو عرضة للتقلبات الحادة ، وتعتمد في جزء كبير من استهلاكها على الواردات ، ولكن لا تعتبر أسواقها المالية مفتوحة بالكامل على الخارج ، ولو أن هناك بعض المؤشرات تدل مستقبلا على الانفتاح التدريجي للعالم الخارجي مثل مصر .

يمكن القول أن درجة الانفتاح في الاقتصاد العربي على العالم الخارجي تعتبر كبيرة إلى حد ما مقارنة ببعض الدول النامية ، ولكن نعتقد أن العبرة بمدى اندماج الاقتصاد العربي في النظام الاقتصادي العالمي الجديد وتحقيق أقصى فائدة ممكنة من هذا الاندماج ، وتقليص السلبيات إلى أقصى حد ممكن ، ولا يأتي ذلك إلا بواسطة علاقة وثيقة بين الدول العربية والمؤسسات الدولية الداعمة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد ، وهي صندوق النقد الدولي ، والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية التي تم التطرق إليها سابقا ، لكن من خلال هذا العنصر سنركز على العلاقة بين الدول العربية وهذه المؤسسات .

1 . صندوق النقد الدولي والدول العربية :

يعمل صندوق النقد الدولي بنشاط على مساندة الدول العربية في جهودها لاعتماد سياسات وإصلاحات اقتصادية تهدف إلى تقوية أدائها الاقتصادي ورفع مستويات معيشتها ، وتتخذ هذه المساندة أشكال متعددة من مناقشات وإسداء للمشورة ومساعدات فنية وتدريب بالإضافة إلى الإقراض ، وقد ركز عمل الصندوق في المنطقة على الجوانب التالية بشكل

خاص[20] :

أ. إصلاح القطاع العام : وكان ذلك من خلال :

ــ أسهمت مشورة الصندوق ومساعداته الفنية في تحسين الإدارة المالية العامة في الدول العربية .

ـ يقدم الصندوق مساعدة قوية ومساندة كبيرة لعملية الخوصصة في الدول العربية ، حيث حققت مجموعة من الدول العربية نتائج بارزة مثل الأردن وتونس والمغرب . . . إلخ .

ب. زيادة الشفافية وتشجيع سلامة حكم الإدارة :

يقوم ببحث درجة الشفافية في السياسات الاقتصادية على أساس المقارنة مع مجموعة من المعايير المقبولة دوليا ، وقد شاركت عدة دول عربية في هذه العملية الطوعية التي تتضمن ما يلي :

ـ تقييم شفافية المالية العامة وقد شاركت كل من دولة تونس ومصر وموريتانيا .

ــ تقييم شفافية السياسة النقدية والمالية ، وقد شاركت كل من الجزائر وتونس وعمان والإمارات العربية المتحدة .

ـ التشريعات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، وقد شاركت كل دول المنطقة تقريبا .

ج. تطوير الأسواق المالية : وكان ذلك من خلال ما يلي :

ـ يساهم في تعزيز الرقابة المصرفية في كثير من الدول .

ـ يساعد الدول العربية على استخدام الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية منذ مدة طويلة ، كعمليات السوق المفتوحة وتسهيلات إعادة الخصم وشروط الاحتياطي الإلزامي .

د. تحرير التجارة : وكان ذلك من خلال :

ـ قام الصندوق بدعم خطوات الدول العربية نحو تحرير التجارة والمبادلات التجارية متعددة الأطراف .

ـ إسهام الصندوق من خلال مساعداته الفنية في تحديث الإدارات الجمركية ، وترشيد التعريفات المتبعة لاسيما في تونس والجزائر والمغرب ، ولا يزال العمل جاريا في بعض الدول .

ه. إصلاح نظم أسعار الصرف : من خلال ما يلي :

ـ يقدم الصندوق مساعدات فنية ومشورة بشأن السياسات في سياق جهوده الداعمة لتطوير أسواق الصرف وتوحيد أسعار الصرف ، وأيضا تطبيق أسعار الصرف المرنة والسياسات الداعمة لها .

ـ إسهام الصندوق في معالجة أوضاع ما بعد الحروب والصراعات المسلحة .

2 ـ البنك الدولي والدول العربية :

يتمثل الهدف الرئيسي للبنك الدولي في الدول العربية هو مساندة بلدان هذه المنطقة على تخفيض أعداد الفقراء عن طريق تعزيز عملية إصلاح السياسات المالية وبناء المؤسسات الضرورية لتهيئة مناخ أفضل من شأنه زيادة معدلات خطى النمو الاقتصادي .

و في سنة 2005 بلغ إجمالي إقراض البنك الدولي 1.3 بليون دولار أمريكي ، حيث غطى عمليات الإصلاح والاستثمار في القطاعين العام والخاص ، وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية إلى الفئات المعرضة للمخاطر ، وإصلاح قطاع التعليم ، وإدارة إمدادات المياه والموارد الطبيعية ، والاستثمار في قطاع الزراعة وتطوير البنية الأساسية ، واستجابة لاهتمام المنطقة المتزايد باستمرار الاشتراك في إصلاح السياسات المالية ، يواصل البنك الدولي تبادل المعارف وتقديم المشورة المالية ، متضمنة سلسلة من الأنشطة التحليلية والاستشارية ، وتنظيم أنشطة التعلم ، ويواصل البنك الدولي توسيع نطاق خدماته بما يتجاوز الإقراض المباشر في العديد من المجالات المهمة نذكرها فيما يلي[21] :

ـ **المجال الأول :** يعزز تدفق استثمارات القطاع الخاص إلى هذه المنطقة عن طريق الاستخدام النشط لضمانات البنك الدولي التي تساعد في تخفيف تصورات المستثمرين حول المخاطر وتخفيض التكلفة على المقترضين .

ـ **المجال الثاني :** يواصل البنك تعاونه الوثيق مع مؤسساته الشقيقة ، فمؤسسة التمويل الدولية التي تشجع التنمية الاقتصادية من خلال القطاع الخاص ، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار التي تساعد على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية عن طريق توفير الضمانات

للمستثمرين الأجانب .

محاور تركيز البنك الدولي في الدول العربية :

استجاب البنك الدولي للتحديات التي تواجهها هذه المنطقة بتقديم المساعدة بشأن مجموعة واسعة من القطاعات ومجالات الأنشطة ، بما يناسب التحديات المحددة والأهداف الوطنية لكل بلد ، ومن ناحية أخرى ، تم تحديد خمس مجالات تمثل تحديات مشتركة في أنحاء المنطقة وهي على النحو التالي(22) :

أ. كفاءة القطاع العام ونظام إدارته :

يعتبر بناء المؤسسات لتحسين القطاع العام وكفاءته محور تركيز رئيسي في مساعدات البنك الدولي التي يقدمها إلى الدول العربية ، وفي سبتمبر 2003 ، أصدر البنك الدولي مطبوعة رئيسية له بعنوان تحسين إدارة الحكم لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، إضافة إلى ذلك خصص البنك الدولي قدرا كبيرا من موارده لإجراء أنشطة تحليلية واقتراضية جديدة بهدف مساندة عملية إصلاح القطاع العام على مستوى هذه البلدان .

ب. تنمية القطاع الخاص وخلق فرص العمل :

يعتبر استمرار تحقيق النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى زيادة الدخل وتوسيع نطاق المنافع ليشمل الفقراء عاملا حاسم الأهمية ، من أجل خلق فرص العمل وتخفيض أعداد الفقراء ، وتعد مساعدة البلدان على إسراع خطى النمو المستدام مكونا حاسما من مكونات مساندة البنك العالمي في الدول العربية من خلال :

ـ تقييم مناخ الاستثمار في كل من الجزائر والمغرب وتونس . . . .

ـ تقييم القطاع المالي في كل من الجزائر والمغرب وتونس وسوريا . . . .

ـ مساندة تسهيل التجارة في كل من المغرب والأردن وسوريا . . . .

ج. توفير التعليم المناسب لعالم واحد :

بينما تستثمر البلدان العربية في التعليم نسبا من إجمالي ناتجها المحلي تفوق النسب المستثمرة في مناطق أخرى من العالم ، وتواصل هذه

المنطقة مواجهة تحديات في تطوير نظام تعليمي عالي الجودة على جميع المستويات وفي تشجيع التعلم والتدريب الذي يستجيب لاحتياجات سوق العمل ، لهذا فإن تحسين مستوى نظام التعليم يعتبر عنصرا هاما في إستراتيجية البنك العالمي لتعزيز التنمية الاقتصادية القائمة على المعرفة ، والتي تزدهر في ظل تعليم جيد النوعية وفعالية العملية التعليمية وكفاءتها .

د. الإدارة المستدامة للموارد المائية :

يعيش في بلدان الدول العربية 5 % من سكان العالم ، ولكن لا يتوفر بها إلا أقل من 1 % من موارد المياه العذبة المتجددة في العالم ، وبينما لا يزال معدل توافر المياه من المصادر التقليدية ثابتا نسبيا ، إلا أن غياب الإصلاحات المناسبة لسياسة التسعيرة ، والإصلاحات المؤسسية ، والنمو السكاني ، والهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية ، وازدياد دخول الأسر المعيشية قد أدى إلى زيادة الطلب على المياه بدرجة حادة بما يتجاوز المستويات التي يمكن تحملها في هذه البلدان ، وتجدر الإشارة إلى أن نصيب الفرد من إمدادات المياه في هذه المنطقة يبلغ في الوقت الحالي على سبيل المثال ، ثلث نصيبه في عام 1960 ، ومن المتوقع أن ينخفض حجم المياه المتاحة إلى النصف خلال 25 سنة القادمة ، وذلك إذا استمر نمط الاستهلاك على وضعه الحالي .

ه. التطلع إلى المستقبل :

و للمساعدة في مواجهة التحديات المتنوعة التي تواجهها هذه المنطقة ، يعمل البنك الدولي على دعم كل أهداف التنمية الخاصة بكل بلد في المدى الطويل ، كما يسعى إلى زيادة الاستفادة من تطوير الشركات مع المجتمع المدني والفقراء لتحسين فهم احتياجاتهم ، ومع منظمات التنمية لضمان تبادل المعارف .

3. منظمة التجارة العالمية وعلاقتها بالدول العربية :

نشير فيما يلي إلى ملامح عامة لموقف الدول العربية من القضايا الرئيسية التي بحثت في الاجتماع الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية في هونج كونج بين 13 ــ 18 ديسمبر 2005 ، وكانت على النحو التالي بذكر أهم النتائج المتوصل إليها مع ذكر الموقف العربي منها[23] :

أ. المفاوضات بشأن الزراعة :

كانت نتائج الإعلان كما يلي :

- تم الاتفاق على إلغاء الدعم على الصادرات الزراعية في نهاية 2013 مع النظر في وضع آلية وقاية بالنسبة لاستخدام الدول النامية .
- الاتفاق على دعم الصادرات المساعدة لتجارة القطن مع نهاية 2006 .

و كان الموقف العربي كما يلي :

ـ أن تأخذ آليات التفاوض في الاعتبار لمواصلة السياسات الزراعية للدول العربية التي تدعم أهدافها الإنمائية ، وضمان نفاذ أفضل للأسواق .

ـ ضرورة العمل بمبدأ التناسبية في خفض التعريفات الجمركية .

ـ استحداث آليات مرنة ومواكبة بشأن تحديد ومعاملة المنتجات الخاصة لضمان الأمن الغذائي مع إلغاء آلية الوقاية الخاصة للدول المتقدمة .

ـ العمل بأحكام المعاملة الخاصة والتمييزية لتسهيل الوصول للأسواق .

ـ الإلغاء السريع لجميع أشكال دعم صادرات المنتجات الزراعية دون المساس بالمعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية المستوردة للغذاء والدول الأقل نموا .

ـ مراعاة الدول العربية المنظمة حديثا .

ب. النفاذ إلى الأسواق الصناعية :

كانت النتائج على النحو التالي :

ـ تم النظر في المبادرات القطاعية على أساس طوعي بين الأطراف المهتمة .

ـ للدول النامية الحق في تحديد المنتجات الحساسة .

ـ تبني المعادلة السويسرية وفق مستويات نسب مختلفة لإزالة أو تخفيض التعريفة الجمركية خاصة للسلع ذات الأهمية للدول النامية .

و كان موقف الدول العربية على النحو التالي :

ـ عدم تماثلية تطبيق التخفيض الجمركي بين الدول المتقدمة والدول النامية .

ـ إيجاد الحلول المناسبة لتآكل الأفضليات .

ـ التأكيد على الطابع الاختياري للانضمام للمبادرات القطاعية .

ـ تأكيد إجراء المفاوضات بشأن القيود غير التعريفية بالتوازي مع المفاوضات الخاصة بالتخفيضات التعريفية .

ج. التجارة في الخدمات :

كانت النتائج على النحو التالي :

ـ توافق الدول الأعضاء على الدخول في مفاوضات متعددة الأطراف إلى جانب المفاوضات الثنائية لتجارة الخدمات .

ـ مراعاة حجم الاقتصادات لكل دولة عضو منفردة وبموجب القطاعات .

ـ مراعاة الاحتياجات التصديرية للدول النامية .

و كان موقف الدول العربية على النحو التالي :

ـ استعمال أسلوب التحرير التدريجي في مفاوضات الخدمات .

ـ تعزيز ضوابط التنظيم المحلي لالتزامات الدول العربية في المجالات التي تهمها .

ـ تقديم المساعدة الفنية اللازمة للدول العربية .

ـ منح الدول المنضمة حديثا شروطا وتسهيلات خاصة .

خامسا : العولمة والوطن العربي .

إن العولمة كظاهرة تكتسب قوة جديدة من حيث تحولها كتيار متدفق ومندفع تفوق قوته مجرد النزعة الإنسانية اتجاه الوحدة واتجاه إنهاء عزلة الفرد عن عالمه إلى استخدامها كأداة ووسيلة لتحقيق حقوق الإنسان ، والدفاع عن نفسه ضد أي انتهاك لحقوقه ، وفي الوقت ذاته زيادة دوره في إدارة العالم وتنمية مصالحه ومكاسبه ، يقال هذا بالنسبة للدول المتطورة ،

أما ما يعرف بالدول المتخلفة فهو العكس ، فإن هذه الظاهرة تزيد من السيطرة والهيمنة على شعوب هذه الدول ، كما تنتهك حقوقهم بدافع الديمقراطية والحرية ، وخير دليل على ذلك هو ما جرى ويجري في العراق وفلسطين وأفغانستان وغيرها من دول العالم ، حيث تحتل وتهاجم واحدة بدافع حقوق الإنسان والحرية والديمقراطية ، وهل تأتي هذه المبادئ الرنانة فوق رؤوس الدبابات ونيران الرشاشات وعلى الطائرات والمروحيات ، كل هذه الأمور هي ضد العبارات اللامعة والشعارات البراقة التي يتغنى بها الغرب ، والأخرى احتلت بدافع حقوق الإنسان لكن بالنسبة للدول العظمى ، وبدافع حقوق الإنسان يذبح ويقتل الأبرياء في فلسطين ، وبدافع الحرية والديمقراطية ترمل النساء ويتيتم الأطفال ويقتل الرجال في العراق ، ولذلك يمكن القول أن للعولمة آثار على الوطن العربي وهي على النحو التالي(24) :

1 . الآثار السلبية للعولمة على الوطن العربي :

يرفض الكثير من المفكرين والكتاب في العالم الثالث والوطن العربي مفهوم العولمة ، باعتباره يعبر عن ظاهرة تعمل على أمركة العالم وتهميش الشعوب وإذلالها ، وجعل العالم يعيش داخل قوالب جامدة ، فرضته عليه قوى الإنتاج والإعلام الأمريكية ، والتي تحاول أن تجعل من العالم نسخة مماثلة مما لديها من ثقافة وسلوك أمريكي محض ، وبذلك تنمط العالم وتجعله مشوها ومنسخا عن ذاته وخصوصياته وعن واقعه ، وتكمن هذه الآثار السلبية في(25) :

أ ـ الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر ، وتسهيل قدرة رأس المال على النفاذ إلى خارج موطنه مقابل الحصول على ملكية أصول ثابتة بالإضافة إلى انهيار النقدي العالمي وتنامي ثورة الاتصالات ، فبدأت النقود تأخذ شكل سلعة تتداول خارج وظائفها عبر شبكات الاتصال العالمي ، وهذا ما أدى إلى زيادة التضخم .

ب ـ المعونات الخارجية الغربية التي تتلقاها المنظمات الأهلية العربية فتتحول هذه المنظمات إلى أدوات نشر الثقافة الغربية ، ومن خلال هذه المعونات فإن هذه المنظمات تحصل على القوة التي تجعلها تقف بقوة أمام حكومات دولها وتهميشها لدور الدولة في التحكم في سياساتها الاقتصادية .

ج ـ غرس قيم غربية عن طريق ما يسمى بالثقافة العالمية وإشاعة مفاهيم تتفق ومقومات ثقافية وحضارية غربية ، والتغلغل داخل المجتمعات العربية لإضعاف أساسها .

د ـ تصفية القطاع العام تحت مسمى الخصخصة أدى إلى حرمان الكثير من الأفراد من وظائفهم والاستغناء عنهم وإحلال الآلات مكانهم مما نشر البطالة في داخل المجتمع العربي .

هـ ـ إلغاء الحماية الجمركية واتفاقيات منظمة التجارة العالمية والتي بدأت تطبيقها على أغلب دول العالم العربي وأدت إلى شلل قدرات الدول العربية على حماية شعوبها وبيئتها ، وهذا أدى إلى الحيلولة دون حماية المستهلكين والعمال والبيئة ، ومنع السلطات الحاكمة من إصدار أي تشريع يحول دون تقليص سلطات الدولة الوطنية وإلى الكثير من الأزمات الاقتصادية ، وهناك العديد من الدول العربية التي بدأت تجني ثمار العولمة وآلياتها على شعوبها من مديونية وتضخم وبطالة وارتفاع الأسعار وتدني مستوى دخل الفرد .

و ـ الأزمات الاقتصادية في الدول الكبرى تظهر آثارها على دول العالم الثالث والدول العربية ، مما يتسبب بحدوث مشاكل كبرى لعدم استطاعتها مواجهة هذه الأزمات القادمة من تلك الدول الكبرى .

ز ـ انتشار الروح الاستهلاكية العالية ونشوء ما يسمى بثورة التطلعات وانتشار النمط الاستهلاكي الترفي بين الأغنياء والحلم به بين الفقراء ، مما زاد في مشاعر الحقد بين طبقات المجتمع العربي .

ح ـ إخضاع المجتمع لسيطرة أقلية ذات مصالح مباشرة تتحكم في رغباته وحاجياته الزائفة التي أنتجتها المؤسسات الرأسمالية العملاقة مع الحد من الحريات وقمع الفردية .

ط ـ إثارة النزاعات السياسية والعرقية والطائفية وتحويلها إلى صراعات دامية مدمرة .

ي ـ زيادة الفجوة بين أجور العمال الأقل مهارة وأجور العمال الأكثر مهارة ، وازدياد نسبة البطالة بسبب إحلال الآلات محل العمال .

ك ـ تصدير سلع وخدمات ومعلومات وأفكار ذات طبيعة خاصة

أفرزتها ثقافة معينة مع عدم وجود أي التزامات قانونية أو أخلاقية تمنع وصولها إلى مجتمعاتنا العربية في عصر الانترنت والأقمار الصناعية .

ل ـ تعطيل مشروع التنمية ببلاد العربية ودفع هذه البلدان للبحث عن التنمية بالدول الرأسمالية الغربية ، مما يسبب اهتزاز الاتجاه نحو القومية الاقتصادية .

م ـ زعزعة المخزون الثقافي والحضاري للشخصية العربية وبالتالي تؤدي إلى فقدانها الثقة بهويتها وتاريخها وغرس قيم غربية عن طريق الثقافة العالمية وإشاعة مفاهيم تتفق ومقومات ثقافية وحضارية غربية .

ن ـ زيادة الهوة بين الأغنياء والفقراء في العالم وأغلب هؤلاء الفقراء في الدول النامية وجزء كبير في الدول العربية والدول الإفريقية .

و يمكن تلخيص الآثار السلبية ومساوئ العولمة في الشكل الموالي :

شكل رقم (03) : مساوئ العولمة وآثارها السلبية .

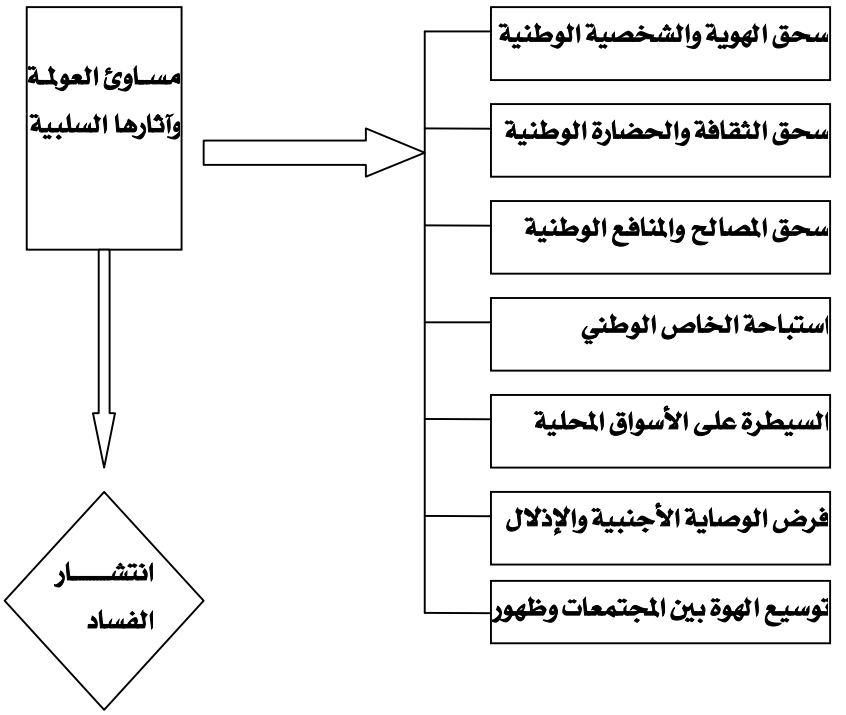

المصدر : محسن أحمد الحضري ، مرجع سبق ذكره ، ص 130 .

2 . الآثار الإيجابية للعولمة على الوطن العربي :

تكتسب العولمة ديناميكية قائمة على التنظيم الذي يحقق أعلى درجة من الارتباط والترابط بين الأفراد الذين يعيشون في المجتمع العالمي الواحد ، ويرفع مؤيدو العولمة شعار الحلم الجميل الذي طالما سعت إليه كافة الانشقاقات والحواجز الفاصلة بين الأمم ، وفيما يلي نذكر هذه الآثار الإيجابية على الدول النامية والوطن العربي(26) :

أ ـ زيادة اندماج وتكامل الدول العربية والنامية في الاقتصاد العالمي وزيادة تعبئة المدخرات المالية والمنافسة بين الشركات العربية تبعا للكفاءة .

ب ـ تيسر فرصا استثمارية أفضل وأكثر سرعة وكفاءة بين الأقطار العربية من أجل مواجهة هذه الظاهرة بالإضافة إلى زيادة الفرص لرفع الكفاءة في تخصيص الوارد .

ج ـ التشجيع على التكنولوجيا والتعلم ، بحيث يؤدي ذلك إلى تقارب واضح بين الدول ، بالإضافة إلى أن تكنولوجيا الاتصالات قللت من تأثير المسافات بين الدول ، بحيث أدى ذلك إلى ازدياد التفاعل بين الأشخاص .

د ـ توسيع نطاق الأسواق العربية عن طريق التجارة والاستفادة من منطق الشرعية الدولية واحترام القانون .

هـ ـ تسهيل الوصول إلى شكل من أشكال التجانس العالمي من حيث تقليل الفوارق في مستويات المعيشة ، وتعمل على إزالة التجزئة الاقتصادية وتوفير الديمقراطية والحماية الاجتماعية وحماية الحريات .

و ـ ترسيخ مبدأ التعاون والتعايش بين الحضارات وإلغاء المسافات بين الدول وتوحيد المقاييس والمواصفات للمنتجات في بقاع العالم ، وفتح المجال أمام الأفراد لاختيار ما يلائمهم من الثقافات .

كما يرى أصحاب هذا التيار أنه لابد من الاستفادة من التقدم التكنولوجي المتسارع ومن تكامل الاقتصاد العالمي الذي يمكن ربما أن يمنح فرص لم يسبق لها مثيل للتخلص من الفقر ومنح ملايين البشر حياة أفضل من خلال ما يلي(27) :

أ ـ تسعى إلى الوصول إلى الكمال وقبول التغيير .

ب ـ تسعى إلى تهميش النزاعات العنصرية والمذهبية من أجل التوحيد .

ج ـ تقتضي إلى السعي إلى الإتقان والارتفاع بمستوى الطموح الفردي والجماعي .

د ـ تبني وترويج الفكر المستقبلي بعيدا عن الفكر التقليدي والتمسك بالماضي .

3 ـ العالم العربي ومقاومة العولمة :

العولمة حقيقة قائمة لا يمكن تجاهلها ، بغض النظر أنحن معها أم ضدها ، إن فهم العولمة مطلوب ، والخوف منها لا يجوز لأنها ستحطمنا وتقضي على كل ما يميزنا إن استسلمنا لها ، ووقعنا بفك الانحلال والثقافات المسيطرة ، وأصبحنا بلا هوية ولا قومية ولا ثقافة وصرنا مسخا ، فنسينا من نحن وما استطعنا أن نكون هم ، وإن قاومناها أصبحنا مهمشين نحن في واد والعالم في واد ، قابعين في التخلف والعالم صاعد إلى التقنية الحديثة .

إن ما يواجهه العالم العربي ليس فقط مشاكل داخلية وإنما نتائج العولمة أيضا ، وإن حاولنا رفضها فلن نستطيع ، لأن ما يظهر لنا من العالم الغربي يبين أنها ستفرض علينا إن رفضناها رفضا باتا ، إذن فالأفضل لنا أن نحدد مصيرنا بأيدينا بدل أن نسلم أيدينا للغير لتقودنا إلى الهاوية .

و إذا كانت العولمة أقرب إلى أن تكون قدرا ، فليس من قبيل الأقدار التي يستميل التحكم في أن تكون دولة طرفا فاعلا وإيجابيا أو طرفا متلقيا وسلبيا ، إنه من الممكن وعن كان من أصعب الأمور أن يتحول طرف من أطراف العولمة من متلق سلبي إلى عضو فاعل ، كما انه من الممكن أن يحدث العكس ، إن التطورات والمتغيرات تحدث في العالم بشكل متلاحق ومتسارع لذا لابد أن نكون جزءا منها ، ومن ثم يجب أن نكون منافسين حقيقيين ، وإلا سينطبق علينا منطق ابن خلدون الذي يقول اللغة التي تغلب هي لغة الحضارة الأقوى .

و إذا استمرينا على أوضاعنا الراهنة فحتما سنهزم بإحدى

الوسيلتين ، إما أن نكون جزءا تابعا في هذه المنظومة ، وإما أن يفرض علينا ذلك كله فرضا ، ولكن بما أن العولمة تحد لكل البشر ، فيجب على الكل الاستعداد لمواجهتها بكافة أنواع الأسلحة .

يجب على العرب أن يسيروا بطريق الإصلاح والغير نحو الأفضل ، ولكن يجب أن يكون هذا الغير نابعا من الإرادة العربية الحرة ، وليس قرارا مفروضا من الغرب ، وهذا التغير يجب أن ينصب على مختلف أوجه الحياة تصحبه تغيرات في جوانب الحياة الثقافية والاجتماعية مع الحفاظ على الثقافة والحضارة العربية الإسلامية وتفعيل التكامل العربي اقتصاديا وسياسيا وعسكريا ، وهذا هو الطريق نحو مواجهة خطر العولمة وهو الطريق نحو التطور والتقدم .

أ. أسباب ضعف الاقتصاد العربي : نذكر ما يلي[28] :

ـ سيطرة الدول الصناعية الكبرى على متطلبات التصنيع وحرمان الدول العربية منها ، حتى تبقى هذه الدول متخلفة اقتصاديا وتبقى معتمدة على الدول الغربية في الاستيراد .

ـ عدم تبني الدول العربية سياسة وإستراتيجية واضحة المعالم لتطوير هذا القطاع دون الاعتماد على سياسات واستراتيجيات منقولة قد لا تتلاءم مع ظروف هذه الدول لاختلاف المكان والزمان .

ـ انخفاض مستوى الدخل المؤدي إلى انخفاض القوة والقدرة الشرائية ، مما يؤدي إلى ضيق الأسواق المحلية .

ب. كيفية مواجهة المشاكل التي تطرحها العولمة :

تجدر الإشارة إلى أنه مع التسليم بعدم إمكانية خروج أي دولة رشيدة من بيئة التجارة العالمية واتفاقياتها ، فإنه يمكن التمييز بين عدد من الملامح التي تساعد على مواجهة مشاكل العولمة ، نذكرها فيما يلي[29] :

ـ قدر من الكراهية وبعض من الحماس البعيد عن العاطفة والخيال ، حيث أنك إذا كرهت شيء تسعى إلى البحث عن البديل المناسب .

ـ تفكير مثالي يتجه إلى اقتراح وسائل تساعد على الإنقاذ .

ـ الدعوة لإحياء المجتمع المدني .

ـ ابتكار ميكانيزمات وآليات جديدة لضمان المصالح الوطنية مثل

إنشاء نظام اقتصادي عربي مشترك فيجعل العولمة خيار نسبي لا حتمي ، لذا يجب التكتل ، لأن ذلك يؤدي إلى بناء مؤسسات ذات قدرة تنافسية ، وإلى تطوير اقتصاد هذه الدول ، ويجب أن يكون هذا النظام تنافسي غير منفصل عن الاقتصاد العالمي

ـ حتمية الوطنية : إن الوطنية ليست حربا على العولمة ، ولكنها تحفيز وتنظيم وتعظيم القدرات الوطنية في استيعاب وتشغيل كل المعارف والإمكانيات المحلية والعالمية الممكنة ، وبالكيفية التي تجعل من هذه القدرات الوطنية سندا لبعضها البعض ، وللوطن وللمواطنين في التنمية والاستفادة من إيجابيات العولمة وأيضا تجنب سلبياتها ومساوئها ، إن الحاجة إلى الوطنية تنطلق من عدة مرتكزات واعتبارات من أهمها ما يلي(30) :

- أنانية الشمال المتقدم وتخليه عن تنمية الجنوب .
- تمحور اهتمامات الغرب في تنمية ذاته والحفاظ على مصالحه .
- تعاظم ظاهرة التحالفات الإستراتيجية الكونية بين الدول والشركات المتعددة الجنسيات ، أي تعاظم الاتجاه نحو العملقة كأداة للعولمة ولمواجهتها في آن واحد .
- انحراف مسارات خطط التنمية الكونية من خلال المنظمات والمؤسسات الدولية ، وانحيازها نحو الدول المتقدمة ، أو لخدمة أهداف هذه الأخيرة .

ـ تطبيق الحماية للتخفيض من الآثار السلبية للعولمة ، لكن يجب أن تراعي مجموعة من الخصائص نذكرها فيما يلي(31) :

- أن تكون حماية مؤقتة لا تستمر إلى الأبد .
- أن تكون حماية نسبية .
- أن تكون حماية متناقصة ومتدرجة عبر الزمن .
- يجب ربط الحماية والدعم ببرنامج وطني لتطوير المنتجات ولزيادة الإنتاجية خاصة من خلال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي .

ـ وجوب تنظيم المجتمع والأفراد حتى يستطيع التطور الاجتماعي

مواكبة التطور التكنولوجي ، وهذا للحد من الآثار السلبية للتطور التكنولوجي على المجتمع .

ـ توفير الزيادة في المعرفة وتطبيقها في الإنتاج ورفع مستوى الإنتاجية وتوسيع الأسواق وتشجيع إنشاء الصناعات الجديدة وخلق المهارات والعمالة الماهرة اللازمة للقطاع الصناعي من خلال مدارس التدريب والمدارس المهنية .

ـ عدم الاعتماد على المساعدات الخارجية سواء من ناحية المال أو الموارد البشرية لأنها ستفقد بالمقابل مواردها الطبيعية ، ناهيك عن سيطرة المستثمرين الأجانب .

خلاصة

في الحقيقة هناك الكثير من التغيرات العالمية التي يجب أن تقود العالم العربي إلى مراجعات شاملة لأنماط السلوك ولطبيعة العلاقات بين الجماعات والمجتمعات ، والكثير من التقاليد السلبية التي تقود الأمة إلى الوراء ، لكن هذا التغيير يجب أن يكون نابعا من قلب هذه الأمة ، وليس مصدرا لها من الخارج ، ولا يجب أن يعامل على انه تغيير قهري فرض عليها من الخارج ، بل هو في حقيقة الأمر نتيجة تغيرات موضوعية على الأمة العربية جماعات وأفراد ، ويجب أن تدرك أبعاد ومحددات هذا التطور ، وتأخذ منه ما يناسبها ويناسب خصوصياته في كل شيء ، وحتى يكون هذا التغيير على أسس سليمة يجب إرساء مقومات نهضة علمية وتكنولوجية مدروسة وطويلة ، وغرس روح الاجتهاد والمبادرة والتفكير العلمي لدى الأجيال الناشئة لتكن أسلحة تتسلح بها هذه الأمة لتواجه ما يخطط لها من وراء ظهرها .

الهوامش والمراجع :

1ـ يوسف المراشدة ، « العولمة وأثرها على العالم العربي » ، دار الكندي للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2008 ، ص 117 .
2ـ نفس المرجع السابق ، ص 118 .
3ـ جمال الدين البيومي ، « أثر المتغيرات الاقتصادية على مستقبل الصناعة في العالم العربي » ، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ، العدد السادس عشر ـ أفريل 1998 ، ص 113 .
4ـ إبراهيم نوار ، « اتفاقية الجات والاقتصادات العربية » ، كراسات إستراتيجية ، رقم 22 ، مركز

الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، 1994 ، ص 11 .
5ـ يوسف المراشدة ، مرجع سبق ذكره ، ص 121 .
6ـ فاروق شقوير ، « منظمة التجارة العالمية وتأثيرها على الاقتصاد العربي » ، بحث مقدم لندوة السوق العربية المشتركة السياج الواقي للاقتصاد العربي ، طرابلس ، ليبيا ، 25 و26 سبتمبر 1999 ، ص ص 14 ـ 16 .
7ـ يوسف المراشدة ، مرجع سبق ذكره ، ص 122 .
8ـ ممدوح محمد المصري ، « دور التجارة العربية البينية في تنمية الاستثمار والتكامل الاقتصادي في ظل سياسة التحرير الاقتصادي في الدول العربية » ، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ، العدد 13 ، جوان 1996 ، ص 147 .
9ـ نفس المرجع ، ص 148 .
10ـ يوسف المراشدة ، مرجع سبق ذكره ، ص 123 .
11ـ محمد سعد أبوعامود ، « التوجه المتوسطي في الفكر السياسي المصري » ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد124 ، أفريل 1996 ، ص 88 .
12ـ نفس المرجع ، ص 89
13ـ المفوضية الأوروبية ، « الإدارة العامة للعلاقات الخارجية ، الشراكة الأوروبية المتوسطية » ، مارس 1997 ، ص ص 2 ـ 3 .
14 ـ حاتم المناعي ، « الإصلاحات الاقتصادية في الدول العربية وأثرها على حركة الاستثمار والتجارة » ، الندوة العربية حول التجارة والاستثمار ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة ، 25 ـ 26 ماي 1997 ، ص 1 .
15 ـ محمد سعد أبوعامود ، ، مرجع سبق ذكره ، ص 89 .
16 ـ المفوضية الأوروبية ، مرجع سبق ذكره ، ص 4 .
17 ـ نفس المرجع ، ص 06 .
18 ـ حاتم المناعي ، مرجع سبق ذكره ، ص 3 .
19 ـ http/www . atfp . org . qe/English/news/atfp/ced,htm .
20 ـ نبيل حشاد ، العولمة ومستقبل الاقتصاد العربي » ، دار إيجي مصر للطباعة والنشر ، مصر ، 2006 ، ص ص 419 ـ 422 .
21 ـ الموجز الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، البنك الدولي ، 2005 .
22 ـ نبيل حشاد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 424 ـ 428 .
23 ـ نفس المرجع ، ص 430 .
24 ـ محسن أحمد الحضري ، « العولمة مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة ، مجموعة النيل العربية ، مصر 2000 ، ص 129 .
25 ـ يوسف المراشدة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 128 ـ 130 .
26 ـ عبد المجيد الصالحين وآخرون ، « العولمة من منظور شرعي » ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2002 ، ص 57 .
27 ـ بثينة حسين عمارة ، « العولمة وتحديات العصر » ، دار الأمين ، القاهرة ، 2000 ، ص 22 .
28 ـ يوسف المراشدة ، مرجع سبق ذكره ، ص 134 .
29 ـ محمد رؤوف حامد ، « الوطنية في مواجهة العولمة » ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، 1999 ، ص 23 .
30 ـ عبد السلام أبو قحف ، « العولمة وحاصنات الأعمال » ، دار الإشعاع الفنية ، مصر ، 2002 ، ص 53 .
31 ـ ناصر مراد ، « دور الدولة في ظل العولمة » ، مجلة الاقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، العدد 07 ، 2002 ، ص 80 .